الملخص

حظي أبو حيان الأندلسي باهتمام ابن هشام .. فكان شارحاً لبعض مؤلفاته ،وذاكراً لمعظم آرائه في مصنفاته، وناقداً له يبّين مواضع الزلل في أقواله ويصوّبها، ويكشف عن مواطن النقص في مقدماته ويكملها، وقد عُرف بصرامة نقده ومخالفته لأستاذ النحو في زمانه، وشدة انحرافه عنه حتى ظن فيه بعض المتأخرين وبعض المحدثين ما قد يبعده عن حدود الموضوعية و الإنصاف في تناول آراء المخالفين له و الحكم لها أو عليها، ومن أجل الوقوف على حقيقة تلك المخالفة وذلك الانحراف تناول البحث نقد ابن هشام لأبي حيان في شرح اللمحة البدرية في نقاط محددة وهي: الحياة العلمية لأبي حيان الأندلسي وابن هشام الأنصاري ، ومظاهر مخالفة ابن هشام لأبي حيان ونقده لآرائه وحدوده في اللمحة البدرية، وأسباب انحرافه عنه وتجليات الموضوعية في نقد ابن هشام .

الكلمات المفتاحية:

١- الحياة العلمية ـ مظاهر المخالفة آراء أبي حيان الأندلسي النحوية ـ أسباب الانحراف عنه .

Summary

Abu Hayyan Al-Andalusi received the attention of Ibn Hisham .. He was an explanation of some of his books, mentioned most of his opinions in his compilations, and a critic of him showing the places of flaws in his statements and correcting them, revealing the deficiencies in his introductions and completing them, and he was known for his rigor and contradiction with the professor of grammar in his time, and the severity of his deviation from him. Even some of the later scholars and some modernists thought that it might move him away from the limits of objectivity and fairness in dealing with the opinions of those in conflict with him and judging them or on them, and in order to find out the truth of that violation and that deviation, the research dealt with Ibn Hisham's criticism of Abu Hayyan in explaining the Badriya insight into specific points, namely : The scientific life of Abu Hayyan Al-Andalusi and Ibn Hisham Al-Ansari, the manifestations of Ibn Hisham’s contradiction to Abu Hayyan, his criticism of his views and his limits in the Badriya insight, the reasons for his deviation from him and the manifestations of objectivity in the criticism of Ibn Hisham.

key words:

-١The scientific life - The grammatical manifestations of disagreement - The grammatical views of Abu Hayyan Al-Andalusi - The reasons for deviating from him

أولاً: الحياة العلمية لأبي حيان الأندلسي وابن هشام الأنصاري :

أ- أبو حيان الأندلسي :

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني النّفزي ، ولد ونشأ في غرناطة بالأندلس سنة ٦٥٢هـ [١] وقيل : سنة ٦٥٤ هـ وهو الراجح لقوله :" ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين و ست مئة " [٢]وتلقى فيها تعليمه وارتحل منها إلى المغرب ثم إلى مصر و استقر في القاهرة وهو في الخامسة و العشرين من عمره ، وقرأ على كثير من العلماء في القراءات و التفسير وعلم الحديث و اللغة والنحو مثل إسماعيل بن هبة الله، أبو الطاهر المليجي المصري الذي اشتهر بالقراءات وأخذ عنه خلق كثير مسند القرّاء بالديار المصرية[١] وعبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري المعروف بالعلم العراقي المشتهر بالتفسير[٢] وعبد الصمد بن عبد الوهاب بن عساكر الإمام المحدث أمين الرين أبو اليمن المشتهر بالرواية و الاسناد [٣]، وأبو الحسن الأبذي إمام اللغه والنحو و الشعر والفقة في زمانه[٤] و الرضي الشاطبي إمام عصره في اللغة[٥] وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي النحوي[٦] وأخذ أبو حيان من هؤلاء العلماء وغيرهم التفسير و النحو وأتقنها حتى صار شيخ النحاة في عصره وإمام التفسير في زمانه إليه يشد طلاب العلم رحالهم ويزاحمون بالركب أقرانهم ليسمعوا منه ويحملوا عنه ما تتفتق فيه أذهانهم من العلم حتى ظهر في علم النحو لديه تلاميذ كُثر لفتوا انتباه شيخ النحاة إليهم وفازوا بإعجابه بهم فصار خير تلاميذه ابن أم قاسم الحسن بن قاسم المرادي صاحب "الجنى الداني في حروف المعاني"[٧] وابن مكتوم أحمد بن عبد القادر الحنفي صاحب "الدر اللقيط من البحر المحيط" تولى تدريس التفسير بعد وفاة أبي حيان [٨] وتقي الدين السبكي الفقيه الشافعي والمحدث

---

[١] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ط:١٤١٤هـ – ١٩٩٣ م ، ٣٠٢/٤، شذرات الذهب في أخبار من ذهب للإمام ابن العماد الحنبلي الدمشقي ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، ط ١ : ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ، ٢٥١/٨ ، بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : ابي الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ : ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م ، ٢٨٠/١ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، ط : ١٣٧٦هـ ، ٧٨٤/٣ .

[٢] الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ : ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

[١] شذرات الذهب،٦٥١/٧

[٢] شذرات الذهب،٦٩٤/٧

[٣] شذرات الذهب،٦٨٨/٧

[٤] بغية الوعاة،١٩٩/٢

[٥] شذرات الذهب،٦٧٧/٧

[٦] الدرر الكامنة،٨٤/١

[٧] شذرات الذهب،٢٧٤/٨

[٨] شذرات الذهب،٢٧٣/٨

الحافظ الأصولي و النحوي الأديب الملقب بشيخ الإسلام وقاضي القضاة[٨] و السمين الحلبي صاحب " الدر المصون "[٩] وابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن القرشي صاحب " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" والذي قال عنه أبو حيان " ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"[١٠] وغيرهم كثير.

وصنف أبو حيان العديد من المؤلفات في علوم كثيرة كالتفسير والفقه والنحو والصرف والادب واللغة والتاريخ، ومن أشهر مؤلفاته[١١]:

البحر المحيط في التفسير واتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، و الشاذ في مسألة كذا، و التذييل و التكميل في شرح التسهيل و تذكرة النحاة، و ارتشاف الضرب من لسان العرب واللمحة البدرية وعقد اللآلي في القراءات السبع الغوالي ... وتوفي رحمه الله سنة ٧٤٥ هـ في يوم السبت الثامن و العشرين من صفر ودفن بمقبرة الصوفية في مصر خارج باب النصر[١٢].

ب- ابن هشام الأنصاري:

هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، جمال الدين الانصاري أبو محمد النحوي[١] ، المصري[٢] ، الشافعي ، الحنبلي[٣] .

ولد في القاهرة سنة ٧٠٨ هـ ونشا فيها وتلقى أنواع العلوم المختلفة و أخذ عن أكابر العلماء و الشيوخ فيها أمثال الشيخ شهاب الدين أبو الفرج عبد اللطيف المعروف بابن المرحل وكان ابن هشام يفضله على أبي حيان فيقول: " كان الاسم في زمانه لأبي حيان و الانتفاع بابن المرحل " فلزمه وأخذ عنه النحو [٤] وتاج الدين علي بن عبد الله التبريزي [٥] و المقرئ شمس الدين أبو بكر محمد بن محمد بن السراج[٦] و الشيخ تاج الدين أو حفص عمر بن علي الأسكندري المعروف بابن الفاكهاني[٧] .

---

[٨] شذرات الذهب،٣٠٤/٨

[٩] شذرات الذهب،٣٠٧/٨

[١٠] شذرات الذهب،٣٦٧/٨

[١١] الدرر الكامنة،٣٠٤/٤- شذرات الذهب،٢٥٤/٨- معجم المؤلفين،٧٨٥/٣

[١٢] شذرات الذهب،٢٥٤/٨- الدرر الكامنة٣١٠/٤- الوافي بالوفيات،١٨٥/٥- معجم المؤلفين،٧٨٤/٣

[١] الدرر الكامنة،٣٠٨/٢ – بغية الوعاة،٦٨/٢

[٢] هدية العارفين أسماء المؤلفين و آثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث، بيروت

[٣] حاشية الشيخ محمد الأمير على المغني ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي

[٤] الدرر الكامنة ، ٢٠٩/٣_٢١٠ – شذرات الذهب ٢٤٤/٨،

[٥] الوافي بالوفيات ، ١٤٤/٢١

[٦] طبقات القراء للإمام الذهبي ، تحقيق: أحمد خان ، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية ، ط ١: ١٤٢٨ هـ ، ١٢٦٣/٣

[٧] الدرر الكامنة ،٩٣/٣

وأما إمام النحو في ذلك الزمن وهو أبو حيان الأندلسي فلم يلزمه ابن هشام و اكتفى بأن سمّع عليه ديوان زهير بن أبي سلمى[٨] .

كان ابن هشام رجلاً طموحاً مثابراً ، برع في النحو فكان إماماً يشار له بالبنان ، وذاع صيته في أنحاء المعمورة حتى قال عنه ابن خلدون " وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه "[٩] ، تصدر لتدريس التفسير بالقبة المنصورية ثم صار معلماً بمدرسة الحنابلة بالقاهرة ، قال عنه ابن حجر العسقلاني : " تصدّر الشيخ جمال الدين لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة و المباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، و التحقيق البالغ ، والاطلاع المفرط ، و الاقتدار على التصرف بالكلام ، و الملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يرد يريد مسهباً موجزاً مع التواضع و البر و الشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب "[١٠] ، وقال عنه السيوطي : " وكان بارعاً في عدة علوم لا سيما العربية فإنه كان فارسها و مالك زمامها ..." [١١]

وتتلمذ على يديه كثير من طلاب العلم أمثال جمال الدين أبو الفضل بن محمد النويري قاضي مكة وخطيبها في عصره وقد برع في الفقه[١٢] وابن التباني جلال بن أحمد بن يوسف الذي انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في عصره[١٣]، وابن الفرات عبد الخالق بن علي المالكي[١٤]

وإبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم اللخمي صاحب مختصر شرح " بانت سعاد "[١] و تتلمذ على يده أيضاً ابنه محب الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام ، قال عنه القاضي علم الدين البُلقيني : " كان والدي يقول : هو أنحى من أبيه "[٢] .

ولابن هشام مؤلفات كثيرة من أشهرها: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، شرح قصيدة " بانت سعاد"، تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد ، الجامع الصغير ، الجامع الكبير ، الإعراب عن قواعد الإعراب ، شرح اللمحة البدرية .

توفي رحمه الله ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ في القاهرة، ودفن بمقبرة الصوفية بمصر[٣] .

---

[٨] بغية الوعاة ، ٦٨/٢

[٩] الدرر الكامنة ، ٣٠٩/٢ – شذرات الذهب ، ١٩١/٣

[١٠] الدرر الكامنة ، ٣٠٨/٢

[١١] بغية الوعاة ، ٢/ ٢٩٧

[١٢] شذرات الذهب ، ٥٠٢/٨

[١٣] بغية الوعاة ، ٤٨٨/١

[١٤] شذرات الذهب ، ٥٧٠/٨

[١] بغية الوعاة ، ٤٢٧/١

[٢] المصدر نفسه ، ١/ ١٤٨

[٣] بغية الوعاة ، ٦٨/٢ – الدرر الكامنة ، ٣٠٨/٢ – شذرات الذهب ، ٨ / ٣٣١

ثانيا: مظاهر مخالفة ابن هشام الأنصاري لأبي حيان الأندلسي :

تجلت مظاهر مخالفة ابن هشام لإمام النحو في عصره أبي حيان الأندلسي في عدة أوجه:

أولها: تركه التتلمذ على يدي أبي حيان واختيار ابن المرحل وتفضيله عليه وملازمته والأخذ عنه.

ثانيها: لا يكاد ابن هشام بذكر أبا حيان في مصنفاته إلا رادّاً عليه أو معترضاً حتى قال عنه ابن حجر العسقلاني: " كان كثير المخالفة لأبي حيان، شديد الانحراف عنه "[٤] وظهر ذلك جلياً في شرحه للمحة البدرية التي ألفها أبو حيان الأندلسي من خلال ما يأتي:

١- أسلوب التقرير المتضمن اتهام أبي حيان بالإجحاف في عرض بعض المسائل أو بالوهم أو بالجهل أو الخطل او النقص أو العجمة مثل:

- في ذكر الاسم غير المنحرف، قال أبو حيان: " وغير المنصرف يجر بالفتحة نحو: بأحمدَ " [٥] فاتهمه ابن هشام بالنقص في قوله :" وفي كلام المصنف نقص ، و اتهامه أن يُقَال : إلا إن أضيف ، أو دخلته " أل " فإنه يجر حينئذٍ بالكسرة ..."[٦]

ثم علل وجه الاعتراض عليه بثلاثة أسباب : " إحداها : تأخير الشيء عن موضعه ...

الثانية : تكرير المسألة في هذا المختصر المجحف...

الثالثة : أن تمثيله بقوله " بإبراهيم كم " غير سديد ، لأن العلم لا يضاف حتى ينكّر ، فهو و الحالة هذه بمنزلة قولك " لجام " في أنه ليس فيه غير العجمة ، و العجمة وحدها لا تؤثر."[٧] .

و الراجح عندي أنّ اعتراض ابن هشام على أبي حيان في هذه المسألة غير متجه لأن ذكر الاسم غير المنصرف تتمة لباب الإعراب و حركاته ثم إنّ أبا حيان أعاد ذكره في باب مستقل ذكر فيه ما يخصه من الأحكام النحوية.

- في باب المضمر، قال أبو حيان: " المضمر نحو: أنا وأنتَ، وهو " فردّ عليه ابن هشام في قوله: " لمّا فرغ من ذكر المعارف، شرع في سرد تفاصيلها باختصار مجحف على ما وضع عليه كتابه ..."
- في باب الأسماء الموصولة، قال أبو حيان: " ومن ذلك الموصول: الذي، والتي، و اللذان، و اللتان، و الذين، واللاتي، ومن، وما، وأي، والألي وتُوصل بظرف أو بمجرور أو بجملة بنقص مقالة أبي حيان السابقة في قوله: " هذا باب الموصولات الاسمية، و الكلام فيه يستدعي فصولاً ... " [١] .
- في باب الفاعل، قال أبو حيان : "الفاعل ، ويرفع بالفعل نحو : قام زيدٌ ، وبالاسم نحو : مررتُ برجل قائم أبوه ، ولا يتقدم على

---

[٤] الدرر الكامنة ، ٣٠٨/٢

[٥] شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : صلاح راوي ، مطبعة حسان – القاهره ، ط ٢ ، ١/ ١٩٣

[٦] المصدر نفسه ، ١/ ١٩٥

[٧] المصدر نفسه ، ١ / ١٩٦

[١] شرح اللمحة البدرية ، ١ / ٢٦٤

رافعه " فاتهمه ابن هشام بالإجحاف في عرض هذا الباب في قوله : " ولقد أجحف المصنف بالفاعل جداً ، حيث لم يذكر له رسماً ولا حداً وحيث ذكر أن عامله الفعل أو الاسم ، و أدرج تحت الاسم أنواعاً استقصاها حين تكلم على عامل المفعول ، وكان هذا الوضع أولى بالتفصيل لشرف الفاعل ..."[٢] .

- في باب نائب الفاعل ، قال أبو حيان : " و المفعول الذي لم يسم فاعله ... ويكون مفعولا به ، ومصدراً و ظرفاً ، ومجروراً ، نحو :" نُفخ في الصور نفخةٌ واحدة " ونحو : " صيم رمضانُ ، وسيرَ ميلٌ ، وسير بزيدٍ" فاعترض ابن هشام على تسميته لعدم شمولها لجميع الأنواع التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه في قوله:[٣] " والأولى أن يقال " النائب عن الفاعل " كما ذكرنا ، و أما قول المصنف وغيره " المفعول الذي لم يسم فاعله " ففيه خدوش ، لأن المفعول إنما يتبادر الذهن منه عند الإطلاق إلى المفعول به ، و المرفوع في هذا الباب لا يختص به"

و الراجح عندي أنّ المفعول يشمل جميع الأنواع التي تنوب عن الفاعل بعد حذفه لأنها المراد بلفظ " مفعول " في قوله أبي حيان وغيره من النحاة إنما هو المعمول الذي يعمل فيه الفعل فينصبه بنفسه أو بواسطة الحرف ... فلا خدوش إذن فيما قاله أبو حيان وغيره، و أول من أسماه " نائب الفاعل " هو ابن مالك ويظهر أن القصد منها اختصار عبارة النحاة السابقة في قول أبي حيان .

- في باب المبتدأ و الخبر ، قال أبو حيان : " و المبتدأ يكون عاماً وخاصاً ، و الخير يكون مفرداً وجملة ، نحو : زيدٌ قائم" ، وزيدٌ خرج ابوه " فعاب عليه ابن هشام عدم ذكر حدٍ للمبتدأ أو الخبر في قوله : " ولقد أجحف المصنف جهده ، و تجاوز بالاختصار حده ، حيث لم يذكر حدهما ، ولا شروطهما و لا أقسامهما ... " واعترض ابن هشام هنا غير متجه لأنّ اللمحة مقدمة مختصرة ألفها أبو حيان بعد أن شرح النحو ومسائلة في مصنفاته الكبيرة فأراد أن يصنع مختصراً يفيد منه المبتدئ في تعلم النحو ويستعين به المتمكن في استذكار مسائله فضلاً عن أن أبا حيان متبعٌ في بعض أبوابه لطرق النحاة قبله ممن يكتفون في تعريف الأبواب بالأمثلة بدلاً من الحدود الأسمية[٤] .

- ذكر أبو حيان " باب الاشتغال" بعد باب المبتدأ و الخبر، فألمح ابن هشام إلى عدم صلاحية موقعه بعد المبتدأ أو الخبر كونه معترض به بين المرفوعات فما قبله مرفوع وهو المبتدأ أو الخبر وما بعده أيضاً مرفوع وهو اسم كان إلى جانب إجحاف أبي حيان في ترك تفصيل أحكامه، في قوله: " هذا باب ثاني معترض به بين عدد المرفوعات ويسمى " باب

[٢] المصدر نفسه ، ٣٠٤/١

[٣] المصدر نفسه ، ٣٠٩/١ – ٣١٠/١

[٤] المصدر نفسه ، ٣٢٣/١

الاشتغال " وهو باب متسع الأطراف، ولقد بالغ المصنف في الاجحاف به ما شاء ..."[١]

- في باب المفعول به قال أبو حيان : " الفعل قد ينصب واحداً نحو : ضربتُ زيداً و اثنين نحو : كسوتُ زيداً جبّة ..." واعترض ابن هشام بقوله : " كان ينبغي أن يقول : وقد لا ينصب لئلا يتوهم الناظر في هذا الموضع أن الفعل صالح دائما لعمل النصب " و الصحيح أنه لا حاجة للزيادة التي اعترض بها لأن " قد " مع الفعل المضارع تفيد الاحتمال و التكثير ، فالكثير في الفعل أن ينصب ويحتمل ألا ينصب ما يعده . [٢]
- وفي باب المفعول به أيضاً ، قال أبو حيان في اسم الفاعل الذي ينصب المفعول به : " واسم الفاعل إن كان فيه الألف واللام عمل ماضيا ومستقبلاً وحالاً ، ونحو باء الضاربُ زيداً أمس أو الآن أو غداً ..." فنسب ابن هشام العجمة و النقص على عبارته فقال : " إن كان فيه " أل " عبارة فيها عجمة ونقص ، أما العجمة فجعله " أل " في اسم الفاعل ، وكان الجيد أن يقال : بـ "أل" أو إن كان مقروناً بـ " أل " وأمّا النقص فحقه أن يقيد " أل " بأن تكون موصولة ، لأنها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس أن لا تعمل شيئاً ، نص على ذلك أصحاب الأخفش و هو الحق فتأمل " [٣]

والذي يظهر لي أن العجمة منتفية عن عبارة أبي حيان لأن حرف الجر " في " في عبارته يدل على معنى المصاحبة و الاقتران وليس الظرفية ، وأما النقص فمدفوع بالمثال " جاء الضاربُ زيداً ..."

- في باب التنازع ، قال أبو حيان :" وإذا سبق عاملان مما تقدم معمولاً ، جاز أن يعمل السابق وأن يعمل المجاور ، نحو " ضربني وضربتُ زيداً ..."

واعترضه ابن هشام في قوله: " قوله " عاملان " ناقص ، وتمامه أن يقول : فصاعداً ... وقوله "معمولاً " ناقص أيضاً ، وتمامه أن يقول : فصاعداً ، وأن يقيده بأن يكون مؤخراً "[٤]

- في باب المنادى قال أبو حيان : " وتقول في المستغاث : يا لَزيدٍ لِعمر " فذهب ابن هشام إلى أن يقوله يوهم " أن المنادي المستغاث تلزمه اللام .

والصحيح أن عبارة أبي حيان بريئة من الوهم لأن مجيء المستغاث باللام أكثر من تجرده عنها[٥].

- في باب الترخيم ، قال أبو حيان " وفي الترخيم " : يا جَعْفَ ، ويا فاطِمَ ، ويا غطفَ ، فقال : " وفات المؤلف – مما ينبغي أن يذكر – أن يقول : يا تُبَ ، ويا سَيْبَ : ليعلمك أن المختتم بالتاء لا يشترط فيه علمية ولا زيادة و أن المركب تركيب المزج يرخم بحذف عجزه "[١].

---

[١] انظر: شرح اللمحة البدرية، ٧/٢

[٢] المصدر نفسه، ٨٤/٢

[٣] المصدر نفسه، ٩١/٢-٩٢

[٤] المصدر نفسه،٢/ ١١٧، ١٢٨

[٥] المصدر نفسه، ١٣٠/٢، ١٤٥

[١] شرح اللمحة البدرية ، ١٥٠/٢، ١٥٥

• في باب الصفة المشبهة ، قال أبو حيان الأندلسي : " ويشبّه باسم الفاعل المتعدي وصف الفعل اللازم فينصب السببي لا الأجنبي نحو : مررتُ بالرجل الحسن الوجه أو وجهاً أو وجهَهُ " فعلق ابن هشام على قوله " فينصب " بأن " ظاهره أنها لا تكون مشبهه إلا إذا نصبت" [٢]

وتعليقه راجع إلى معنى الفاء في عبارة أبي حيان السابقة ، فهي عند ابن هشام للسببية و الربط ، وعند أبي حيان للاستئناف أو التعقيب و الله أعلم .

• في باب المفعول المطلق ، قال أبو حيان : " المصدر ما دل على معنى صادر من فاعل نحو : " ضرْبٍ ، قتْلٍ " واعترضه ابن هشام في قوله : " قد بالغ المؤلف في الإخلال بهذا الباب ، فإنه لم يذكر حده ولا مثاله ولا اسمه ، وذلك لأنه ترجم عنه بالمصدر وكان الصواب أن يترجم عنه بالمفعول المطلق ... " ليخلص الحد للمفعول المطلق فلا يدخل فيه غيره [٣].

• في باب المفعول فيه، قال أبو حيان : " الظرف لزمانٍ ومكانٍ ، وهو : " خلفُ ، ويوم ، وليلة " فقال ابن هشام معترضاً :" هذا تقسيم أورده المؤلف مجملاً وقد أوهم أنه استوفى أمثلتها وليس كذلك بل أهمل بعضها وهي أمثلة المبهم مطلقاً و المختص بالنعت من أسماء الزمان " [٤] .

والظاهر من عبارة أبي حيان أنه لم يقصد حصر ظروف الزمان و المكان في نحو " خلف ، ويوم ، وليلة " وإنما هي دليل على أسماء الزمان و المكان التي اشتهرت في الاستعمال المغني عن ذكرها هنا .

• في باب المجرورات .. بعد أن ذكر أبو حيان حروف الجر المشهورة المعروفة وزاد عليها الهاء و الهمزة و " مُ " بضم الميم وكسرها وفتحها ، اعترض عليه ابن هشام في قوله : " أودع في هذه المقدمة – على صغرها – حروفاً غير مشهورة ثم إنه خلطها بالمشهورة ولم يميز بينها ، فأوهم ذلك كثرتها كلها ، وعبّر عن بعضها بعبارة موهمة ..."[٥].

• في باب البدل ، قال أبو حيان في حده: " البدل تابعٌ يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه " و أخذ عليه ابن هشام عدم صدقه على البدل من المنصوب و المجرور في قوله : " هذا الحد الذي ذكره المؤلف مختل ، فإنه إنما يصدق على بعض أمثلة البدل وهو البدل من المسند إليه ، أما البدل من المنصوب و المجرور فلا[١].

• في باب غير المنصرف، بين أبو حيان أحكامه الإعرابية و العلل المانعة لصرفه وتولى

---

[٢] المصدر نفسه ، ٢/ ١٥٦ ، ١٦٠

[٣] المصدر نفسه ، ٢/١٦٢-١٦٣

[٤] المصدر نفسه ، ٢/ ١٦٦ ، ١٧١

[٥] المصدر نفسه ، ٢/٢٥٩

[١] شرح اللمحة البدرية، ٢/٢٩٤ ،٢٩٥

ابن هشام التفصيل فيها وختم الباب بالتعريض بما في قول أبي حيان من الإخلال وسوء الترتيب[٢].

٢- توظيف بعض الأبيات الشعرية في الإشارة إلى فوضى تصنيف أبي حيان وعرضه لبعض المسائل النحوية مثل :

- في باب البدل قال أبو حيان في مسألة البدل على نية تكرار العامل : " وهو على نية تكرار العامل ، فإن كان حرف جر ، جاز إظهاره ، نحو : " مررت بزيد بأخيك " علق على هذه المسألة ببيت من الشعر مبيناً من خلاله ضيق مؤلف أبي حيان عن مثل هذه المسألة فقال : " هذه المسألة لا تليق بهذا المختصر ، وكان ينبغي أن يضع مكانها أهم منها ولكنه كما قيل[٣].

وذي خطلٍ في القول يزعم أنه مصيبٌ ، فلم يلمم به فهو قائله[٤]

- في باب غير المنصرف ، قال أبو حيان : " وغير المنصرف يجر بالفتحة نحو : " بأحمدَ"[٥] وقال في موقع آخر " ويجر الممنوع من الصرف بالكسرة إن أضيف أو دخلته الألف و اللام "[٦] و أخذ عليه ابن هشام تأخير شروط جر الممنوع من الصرف بالكسرة حيث ذكره في باب علامات الإعراب ، وتمثل بقول الشريف الرضي [٧]:

سهمٌ أصاب وراعيهِ بذي سلمٍ من بالعراقِ لقد أبعدتَ مرماكا

٣- إظهار تمكنه اللغوي والنحوي وسعة اطلاعه من خلال التوسع و الاستطراد في عرض المسائل وتفصيلها وتصويب ما أخطأ فيه أبو حيان أو تكميل ما أنقصه و مواضع ذلك كثيرة جداً في اللمحة ويدل عليها بعض الأقوال التي تحدث فيها ابن هشام عن مقدرته النحوية في تناول مسائل اللمحة كقوله في مقدمة الشرح : " فهذه نكت حررتها على " اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي ، مكملة من أبوابها ما نقص ومسبلةً من أذيالها ما قلص ..."[١]

وقوله فيما ليس بقول وإن وقعت به الفائدة كالخط و الإشارة : " تأمل لطف قولنا " يخرج عنه " ولم نقل إنه " مخرجٌ " لأن الأجناس لا تُذكر لأنه يحترز بها ، إذ ليس قبلها شيء غير المحدود ، ولكن إذا ذكر جنسه لبينه ، آذن بأن المحدود خارج عن ماهية ماعدا ذلك الجنس قطعاً ، فهذا مراد الناس من حيث يقع في قولهم في الجنس : " إنه مخرج لكذا ولكن أكثر الناس

---

[٢] المصدر نفسه، ٣٤٩/٢، ٣٥٩

[٣] المصدر نفسه، ٢٩٧/٢- ٢٩٨

[٤] ديوان أبي الأسود الدؤلي لأبي سعيد الحسن السكري، تحقيق : الشيخ / محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، ط ٢ : ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، ص ٥٦، نقد النثر لأبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي ، تحقيق : طه حسين و عبد الحميد العبادي ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٩٤١ م ، ص ١٢٦.

[٥] شرح اللمحة البدرية،١٩٣/١

[٦] المصدر نفسه،٣٥١/٢

[٧] ديوان الشريف الرضي ، تحقيق : محمد سليم اللبابيدي ، المكتبة العثمانية ، ط : ١٢٠٩، ٥٩٣/٢

[١] اللحمة البدرية،١٥٢/١

لا يعلمون "[٢] وقوله في أقسام الكلام : وقولنا : " التصديق و التكذيب " أولى من قول كثيرين " الصدق و الكذب " لدخول خبر الصادق فيما قلناه دخولاً ظاهراً ، وخفاء دخوله على ما قالوه"[٣]

وقوله في حول تسمية ألقاب الإعراب أنواعاً : وقولنا " أنواعه " أولى من قول المصنف – تابعاً لابن عصفور – " ألقابه" لأن اللقب يساوي الملقب " وقوله في معاني " حم " من الأسماء السته : " ... فأمّا " الحمُ " فالعامة تظنه أبا الزوج ، وإنما هو أقاربه مطلقاً ، وقد قالت عائشة : رضي الله عنها – عند منصرفها من البصرة : " إنه – والله – ما كان بيني وبين علي إلا ما يكون بين المرأة و أحمائها ... وقال ابن مكي : قال أهل اللغة : كل من كان من أقارب الزوج فهم الأحماء أو الزوجة فهم الأختان ، و الأصهار يجمعهما " قلتُ : لأنه من الصَّهر وهو الاختلاط ..."[٤]

وتقسيمه تعريف الموصول إلى قسمين أحدهما تعريفه بالحد و الثاني تعريفه بالسرد وعنى بالسرد ذكر أقسامه في قوله : " وأما السرد ، فإني أرتبه – إن شاء الله – ترتيباً بديعاً فأقول : " أقسام الموصول " اعلم – أولاً – أن الموصلات على قسمين : نص ومشترك ، أما النص ، فللمفرد المذكر – عالماً كان أو غيره – " الذي " ...."[٥]

وقوله أيضاً في مسألة تعلق الظرف و المجرور الواقعان صلة بفعل استقرار محذوف وجوباً مع تقدير انتقال ضمير منه إليهما وهو " العائد " : " فالعائد لابد منه ، ومن خطأ العامة وبعض الخاصة قولهما : الحمد الله الذي كان كذا وكذا ، فيخلوُن الموصول من العائد ، ومما مرّ بي من الأخبار المستحسنة أن ابن عنين[١] كتب إلى الملك المعظم ، وقد اعتل فلم يأته ، وانقطعت عنه صلاته :

انظر إليّ بعين مَوْلى لم يزل
يُولى الندى ، وتلاف قبل تلافي
أناءَ كـ "الذي" احتاج ما يحتاجه
فاغنم دُعائي و الثناء الوافي

فأتاه و أعطاه صرة فيها دنانير ، وقال : هذه الصلة ، وأنا العائد "[٢] وقوله أيضاً في باب الصفة المشبهة : " وأنا ألخص القول فيه تلخيصاً يكشف عن مخباه وينشق المزكوم

---

[٢] المصدر نفسه،١/١٧٧

[٣] المصدر نفسه،١/١٧٩-١٨٠

[٤] المصدر نفسه،١/٢٠٥-٢٠٦

[٥] المصدر نفسه،١/٢٦٥، ٢٧٩

[١] ديوان ابن عنين الأنصاري الدمشقي، تحقيق: خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، ط ٢، ص:٩٢، معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ : ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م ، ٧/١٢١، وفيات الأعيان و أنباء الزمان لابن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط : ١٩٦٨م ، ١/٥٠٢ ، ٢/٢٥

[٢] شرح اللمحة البدرية،١/٢٨١-٢٨٢

عرف شذاه ..." [٣] فجاء فيه بحد الصفة المشبهة ومعمولها و إعرابه وصوره .

كما يظهر تفوقه النحوي في استطراداته التي يوردها في بعض أبواب شرح اللمحة على سبيل التنبيه من لبس متوهم وقوعه مثل إعراب كلمة " يوم " في قوله تعالى: " إنّا نخاف من ربنا يوماً "[٤] و إعراب لفظ " حيثُ " في قوله تعالى: " الله أعلم حيث يجعل رسالته "[٥] فإنهما ينصبان على المفعولية لا على الظرفية لأن معناهما ليس على معنى " في " فالمعنى في الآية الأولى : أنهم يخافون نفس اليوم ، وفي الآية الثانية " أن الله سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه[٦] .

وكذلك ذكره للأوجه التي يعترف فيها الحال و التمييز في باب الحال[٧] وتعقيباته على بعض حدود أبي حيان ومناقشتها من حيث توفر شروط صيانة الحدود فيها كالمنع و الجمع[٨]

واهتمامه بذكر الفوائد اللغوية مثل الفرق بين الغلط و النسيان في البدل المباين حيث قال : " الغلط " خطأ اللسان ، والنسيان: خطأ الجنان"[٩]

وإشارته إلى مقدرته النحوية في تفصيل المجمل من كلام أبي حيان كقوله بعد الكلام عن تذكير ألفاظ العدد و تأنيثها و أحكام تمييزها : " فتأمل " ما لخصته فإنه بديع"[١٠]

ثالثها: ألفاظه الموجهة لنقد أبي حيان الأندلسي وطريقته في عرض أبواب النحو ومسائله مختلفة عن ألفاظه التي وظفها في نقد غيره من النحاة ، فالمتأمل لنقده لابن مالك في أوضح المسالك يجد أن ألفاظه النقدية أقل حدة و أغلبها موجه إلى متون ابن مالك وليس إلى شخصه ، مثل :

- اعتراضه على ابن مالك في تقسيم الضمير المستتر إلى مستتر وجوباً ومستتر جوازاً حيث قال : " هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ..."[١]
- في مسألة الخلاف حول دخول مسائل الرفع الواجب في حد الاشتغال قال ابن هشام : " ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة إذا الفجائية لعدم صدق ضابط الباب عليها، وكلام الناظم يوهم ذلك "[٢]
- وقوله في حد الحال :" ... وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكم و الحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد فجاء الدور "[٣]

---

[٣] المصدر نفسه،١٥٦/٢

[٤] سورة الإنسان: ١٠

[٥] سورة الأنعام: ١٢٤

[٦] شرح اللمحة البدرية، ١٦٧/٢-١٦٨

[٧] المصدر نفسه،١٧٥/٢-١٧٦

[٨] المصدر نفسه،١٩٦/٢-١٩٧

[٩] المصدر نفسه،٢٩٧/٢

[١٠] المصدر نفسه،٣٦٨/٢

[١] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين ابن هشام الأنصاري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م،٨١/١

[٢] المصدر نفسه، ١٤٣/٢

[٣] المصدر نفسه، ٢٥٩/٢

- بيت ابن مالك في حد الحرف الأصلي والزائد:

والحرف إن يلزم فأصلٌ والذي
لا يلزم الزائد، مثل تا احتذي

نظره ابن هشام واعترض على حد الحرف الأصلي بواو" كوكب " و النون في " قرنفل " وعلى حد الحرف الزائد بسقوط الحروف الأصول في" وعد " و" قال " و" غزا " في مضارعاتها[٤].

ثالثا : نقد ابن هشام لآراء أبي حيان وحدوده النحوية:

١- نقده للآراء النحوية :

لأبي حيان آراء في مسائل نحوية كثيرة اعترض عليها ابن هشام، فمنها على سبيل المثال:

- مسألة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة نحو: رأيتُ الهنداتِ"[١]

قال ابن هشام: "وقوله:" ينصب بالكسرة" أي على سبيل التحتم، وعن الكوفيين إجازة نصبه بالفتحة، فتقول: رأيت الهنداتَ، ولا شاهد له على ذلك..."[٢] و أبو حيان في قوله السابق متبع لمذهب البصريين ومنهم سيبويه[٣] وأبو علي الفارسي[٤] وابن جني[٥] و أبو البقاء العكبري[٦] وغيرهم وهو المشهور.

- مسألة عدد أنواع المعارف في قول أبي حيان:" المعرفة ما وُضع خاصاً وهي: مضمر، وعلَم، ومبهم، ومعرّف بالألف و اللام، ومضاف"[٧] واستدرك عليه ابن هشام نوعاً سادساً وهو" اسم الجنس المقبل عليه في النداء نحو: يا رجل، إذا أردت به معيناً..."[٨] وهي مسألة مختلف فيها بين النحويين، فمنهم من عدها خمسة، ومنهم من عدها ستة، ومنهم من أوصلها إلى سبعة أنواع أو ثمانية، وأبو حيان في عده لها خمسة أنواع متبع لسيبويه[٩] بينما عد المبرد المنادى من المعارف[١٠] وتبعه ابن السراج[١١] وابن جني[١٢].

---

[٤] المصدر نفسه، ٣٢٥/٤

[١] اللمحة البدرية،١٩٠/١

[٢] المصدر نفسه، ١٩٢/١

[٣] كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٨/١

[٤] الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ٨٤/١

[٥] اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، ط ١٩٨٨م، ص ٢٦

[٦] اللباب في علل البناء و الإعراب للعكبري، تحقيق: غازي طُليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ١١٧/١

[٧] شرح اللمحة البدرية، ٢٣٦/١

[٨] المصدر نفسه، ٢٣٩/١

[٩] كتاب سيبويه، ٥/٢

[١٠] المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضميه، لجنة إحياء التراث الإسلامية، القاهرة، ط ١٣٨٦هـ، ٢٠٥/٤

[١١] الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م،٣٣٠/١

- مسألة رافع خبر" لا " النافية للجنس في قول أبي حيان:" وخبر " لا " التي لنفي الجنس نحو: لا رجلَ قائمٌ، ولا غلامَ سفرٍ قادمٌ، ولا طالعاً جبلاً حاضرٌ، فتنصب المبتدأ وترفع خبره"[١] اعترض عليه ابن هشام في قوله" ترفع خبره " بأنه أطلق الحكم فيها وهو مخالفٌ لقول سيبويه في أن المركب مع اسمها لم يعمل في الخبر شيئاً"[٢]

وللنحاة في هذه المسألة رأيان، الأول: إن رافع الخبر هو المبتدأ لأن" لا " وما بعدها عندهم بمنزلة المبتدأ وهو رأي سيبويه[٣] وتبعه ابن عصفور[٤] وعزاه أبو حيان على المحققين[٥]، والرأي الثاني: أن الرافع للخبر هو" لا " نفسها وهو رأي الأخفش والمبرد و السيرافي وابن مالك[٦].

- مسألة عمل اسم الفاعل إذا لم تكن فيه الألف واللام في قول أبي حيان:" وإن لم تكونا فيه لم يعمل ماضياً، لا تقول: جاءني ضاربٌ زيداً أمس، بل يجب إضافته فتقول: ضاربُ زيدٍ"[٧] واعترض عليه ابن هشام مبيناً أن قوله ذلك عائدٌ إلى رأي أبي الحسن الأخفش فإنه يرى أن اسم الفاعل المجرد من الألف واللام يعمل النصب فيما بعده وإن لم يعتمد على نفي أو شبهه وهو مخالف لما ذهب إليه جمهور البصريين[٨].
- مسألة جر التمييز غير المنقول بـ" من "، قال أبو حيان:" التمييز اسم يبين الذوات، منقولا عن فاعل نحو: تصبب زيدٌ عرقاً...وغير منقول فيجوز جره بـ" من " نحو: عندي رطلٌ زيتاً، ويجوز: رطلٌ من زيت"[٩] ورده ابن هشام بنحو:" نعم رجلاً زيدٌ" و" امتلأ الإناءُ ماءً" و" أحد عشر درهماً " ونحوها مما يمتنع جره بـ" من " لأنه تمييز غير منقول[١٠] مع أن ابن هشام أجاز جره بـ" من " في أوضح المسالك[١١] واستدرك عليه الأزهري هذه المخالفة في شرح التصريح في قوله:" خالف كلامه في " نعم رجلاً زيدٌ " فقال هنا: يجوز " نعم من رجل " ومنع ذلك في شرح اللمحة"[١٢].

---

[١٢] اللمع في العربية، ص:٧٩

[١] شرح اللمحة البدرية، ٥٧/٢

[٢] المصدر نفسه، ٧٠/٢

[٣] كتاب سيبويه، ٢٧٤/٢

[٤] المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، ط ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م، ١٩٠/١

[٥] ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ص:١٢٩٧

[٦] شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة الوقفية، الباب الأخضر، ٣٣٧/١، ارتشاف الضرب، ص١٢٩٧، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م، ٢٠٢/٢

[٧] شرح اللمحة البدرية، ٨٥/٢

[٨] الهمع، ٨١/٥

[٩] شرح اللمحة البدرية، ١٨٤/٢

[١٠] المصدر نفسه، ١٩٤/٢

[١١] أوضح المسالك، ٣٦٩/٣

[١٢] شرح التصريح، ٦٢٧/١.

٢- نقده للحدود النحوية:

ومن أمثلتها:

- حد الكلمة، قال أبو حيان:" الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد"[١] واعترض عليه ابن هشام بقوله:" لا فائدة لقوله: موضوع لمعنى؛ لأن ذلك مستفاد من الجنس، فلو أنه قال: الكلمة قول مفرد" لكان أولى من وجهين:... الثاني أنه لا يوهم غير الواقع، فإن كلامه ربما أوهم أمرين باطلين: أحدهما: أن القول قد يكون غير موضوع، والثاني: أن المركب يفيد معناه بالوضع، وإنما هذا شأن المفردات التي يتولى بيانها اللغوي، فأما المركبات فدلالتها على معناها التركيبي دلالة عقلية لا وضعية[٢]، فإنّ من عرف مسمى" زيد " وعرف مسمى" قائم " وسمع" زيد قائم " بإعرابه المخصوص، فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام إلى زيد" والجواب عن اعتراضه هو:

١- أنّ من النحاة من يرى أن القول مرادف" للفظ " فيشمل المهمل و المستعمل من المفردات[٣] ومن النحاة من يعرفه بأنه" المركب أفاد أو لم يفد "[٤] فربما كان أبو حيان متبعاً لآرائهم في القول، معتمداً عليها في صياغة حده، فلا يقال أنه وَهم أو أخطأ بل يقال أنه متبع لرأي مرجوح.

٢- بيّن الرضي في شرح الكافية أن المراد بالوضع في المركبات هو القانون الذي تنظم عليه المفردات وتعرف به[٥]، فهو موضوع من واضع اللغة فخالف الجمهور(القائل بالوضع في المفردات فقط)[٦]

٣- قسم ابن الأثير الألفاظ العربية إلى ثلاثة أقسام، الثاني منها القسم الحسن وعرّفه بقوله:" ما تداول استعماله الأول دون الآخر ويختلف في استعماله بالنسبة إلى الزمن وأهله، وهذا الذي لا يُعاب استعماله عند العرب، لأنه

---

[١] شرح اللمحة البدرية، ١٥٢/١

[٢] المصدر نفسه، ١٥٩/١

[٣] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١ : ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ٢٦٩/١

[٤] شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١/ ٢٨

[٥] شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ط: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ٢٥/١

[٦] شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ١/ ١٨-١٩، شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ط : ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص: ١٢١، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، هجر، الجيزة، ط١: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ٣/١، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص: ٦

لم يكن عندهم وحشياً، وهو عندنا وحشي[٧] " و الظاهر أن المراد بالوحشي المهمل ومثّل له النيلي بنحو" العنقاء والغول "، وقال: "إنّ هذين اللفظين لا مسمى لهما[٨] " و الصحيح أنّ لهما معانٍ ذكرها اللغويون في معاجمهم و استعملها العرب في أمثالهم نحو:" طارت بهم العنقاء المغرّب "[٩] ونحو "الغضب غول الحليم" [١٠]فيقال: أنهما لفظان كان مستعملين ثم أهملا.

فيتبين مما سبق أن أبا حيان قد تنبه إلى ذلك النوع من القول الذي كان مستعملاً ثم أهمل فأخرجه من الحد بقوله" موضوع " فلا يرد عليه اعتراض ابن هشام.

- حد الإعراب، قال أبو حيان:" الإعراب تغيّر في الكلمة لعامل "[١] وقال ابن هشام معترضاً على الحد" وهو اختيار عبد القاهر، والأعلم ومتأخري المغاربة ومنهم المصنف، قيل: ويدل لهم ظاهر قولنا" حركات الإعراب " فيضيف الحركات إليه، فدل على أنهما غيران، وليس بشيء، لأن الحركات أعم من الإعراب..."[٢]

اختلف النحويون في الإعراب على مذهبين:

الأول: أن الإعراب معنوي وهو تغير أو اختلاف يحدث في آخر الكلمة بسبب العامل وتدل الحركات الإعرابية عليه فإذا قيل حركات الإعراب فالإعراب شيء و الحركات شيء آخر وسلك هذا المذهب المبرد[٣]، وابن السراج [٤]، والفارسي[٥]، وعبد القاهر الجرجاني[٦]، و الزمخشري[٧]، والعكبري[٨]، وابن معطٍ[٩]، وابن يعيش[١٠]، وابن الحاجب[١١]، وابن عصفور[١٢]، وأبو حيان الأندلسي[١٣] وحجتهم قول سيبويه"

---

[٧] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط: ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م،٩٥٦/١، وانظر: نقد الشعر لقدامه بن جعفر، تحقيق: محمد خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٧٤-٧٧

[٨] الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي، تحقيق: محسن سالم العميري، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، ط١ : ١٤١٥هـ، ٣٥/١

[٩] لسان العرب لابن منضور، تحقيق: عامر أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م، ١٠٠٣/٥- ١٠٠٧

[١٠] المصدر نفسه، ٥٨٥/٦-٥٨٦

[١] شرح اللمحة البدرية، ١٨٣/١

[٢] المصدر نفسه، ١٨٥/١-١٨٦

[٣] المقتضب، ٤/١

[٤] الأصول في النحو، ٤٣/١-٤٤

[٥] الإيضاح، ص ٧٣

[٦] المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ط : ١٩٨٢ م، ٩٨/١-٩٩

[٧] المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط٢، ص ١٦

[٨] اللباب في علل البناء و الإعراب، ٥٢/١

[٩] الفصول الخمسون لابن معطٍ، تحقيق: محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ص ١٥٤

[١٠] شرح المفصل، ٧٢/١

[١١] شرح الرضي على الكافية، ١/ ٥٦

[١٢] المقرب، ٤٧/١

[١٣] شرح اللمحة البدرية، ١٨٥/١

هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب والجر والرفع ... وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه..."[١٤]، ومراده بالمجاري" حركات أواخر الكلم " كما قال السيرافي[١٥].

الثاني: أن الإعراب لفظي وهو الأثر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمات وهو رأي الشلوبيني[١٦] وابن مالك[١٧] ورجحه المرادي[١٨] و الأشموني[١٩]، والحجة عندهم أنّ حالة الكلمة قبل دخول العمل لا يشملها تعريف الإعراب بالتغيير ونحوه، كما أن أبا الأسود[٢٠] الدؤلي هو أول من سمى الحركات في أواخر الكلم إعراباً في حادثة نقط المصحف في قوله" رأيت أن أبدأ بإعراب القرآن"

و الراجح أن الإعراب لفظي لأن الاختلاف أمر معنوي لا يعقل إلا بعد تعدد الموقع الإعرابي للكلمة فلو كان الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبينة لعدم الاختلاف، والله أعلم.

- حد المفعول المطلق:

قال أبو حيان" المصدر: ما دل على معنى صادر من فاعل، نحو: ضربٍ، وقتل[١]" وقال ابن هشام:" وقوله في حد المصدر " ما دل على معنى صادر من فاعل " غير جامع ولا مانع، أما الأول فلأنه يخرج عنه نحو: علم وجهل، وحسن وقبيح، وفصاحة وملاحة فإنها مصادر وليست صادرة من فاعل، لأن المصادر عبارة عما انتقل عن الفاعل إلى محل آخر نحو: الضرب و الأكل والشرب وهذا لا يعقل في الفعل القاصر، وأما الثاني، فلأنه يصدق على الفعل كضرب وأكرم وعلى الوصف كضارب ومكرَم وعلى اسم المصدر كسلام وكلام، فكان الصواب أن يقول: المصدر اسم دال بالأصالة على معنى مجرد صادر من فاعل أو قائم به"[٢].

و الجواب عن اعتراضه:

الأولى: أن مصادر الأفعال القاصرة كالعلم و الجهل والفصاحة وغيرها يصدق عليها أنها معانٍ صادرة من فاعليها سواءً قاموا بها قياماً فعلياً حقيقياً أو قياماً معنوياً بطريق الاتصاف بها.

الثانية: أن اعتراض ابن هشام بدخول الفعل في الحد صحيح وسببه بدء الحد بالجنس البعيد" ما

---

[١٤] كتاب سيبويه، ١٣/١

[١٥] شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ٢٠٠٨م، ٢٠/١

[١٦] التوطئة لابي علي الشلوبيني، تحقيق: يوسف المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، ط٢: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ١١٦

[١٧] شرح التسهيل لابن مالك، ٣٣/١

[١٨] توضيح المقاصد، ٢٩٦/١

[١٩] شرح الأشموني، ٥٥/١

[٢٠] نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابي البركات ابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ١٦

[١] شرح اللمحة البدرية، ١٦٢/٢

[٢] المصدر نفسه، ١٦٤/٢

" ولو صدّر أبو حيان حده بالجنس القريب " الاسم " لكان أولى... ويعتذر له باعتماده على التمثيل بنحو" قتلٍ وضرب ".

- حد المفعول معه:
- قال أبو حيان:" المفعول معه منتصب بعد " واو " مع، كـ "سرتُ و النيل "[٣] وأخذ عليه ابن هشام مأخذين هما:

" أحدهما : أنه غير مانع؛ لأنه يشمل نحو:" لا تأكل المسك وتشربَ اللبن" إذا نصبت الفعل فإنه يصدق على هذا الفعل أنه انتصب وأنه واقع بعد" واو " مع أي: بعد" واو " دالة على معنى المعية وكان ينبغي أن يقول: اسم منتصب.

والثاني أن قوله" منتصب " تعريف للشيء بما الغرض منه معرفته، فإن الغرض أن يُعرف المفعول معه لينتصب، فإذا حُد بأنه منتصب جاء الدور ونظيره أن يقال: الفاعل هو المرفوع، والمفعول هو المنصوب "[٤]

و الجواب عن اعتراضه هو :

١- أن دعوى الدور لا تصح دائماً، فقد يحتاج النحوي إلى إدخال الحكم في الحد لتمييز المحدود عن غيره من الافراد المشاركة له في بعض خواصه اللازمة، وبهذا القول اعتذر ابن الحاجب للزمخشري لمّا ذكر النصب في الحد فقال:" وإنّما قال:" هو المنصوب" لأنّ ثمّ أشياء كثيرة الواو فيها بمعنى " مع " ومع ذلك ليس مفعولا معه كقولك:" كل رجل وضيعتُه " و " ما شأن زيدٍ وعمرو " فقال:" هو المنصوب " ليتميّز به عن هذا"[١]

٢- لا تتوقف معرفة المفعول معه على النصب بل يُعرف بالقرينة وهي الواو الدالة على المصاحبة والاقتران في الزمان دون المشاركة في العامل، وكل هذا راجع إلى المعنى المستفاد من سياق الكلام، وبنحو هذا الجواب ردّ ابن هشام على ابن الناظم لمّا نقد حد والده في الصفة المشبهة[٢].

٣- إن اعتراض ابن هشام بنحو:" لا تأكل السمك وتشربَ اللبن" غير واردٍ على الحد لأن الفعل " تشرب" منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية والمصدر المؤول منه في مقام الاسم فيصح أن يكون مفعولاً معه، وأجاب بذلك حفيد ابن هشام ونقله عنه الصبان في حاشيته فقال: "قال حفيد الموضح: ينبغي أن يكون ذلك- أي: الاعتراض- في غير نصب" تشرب " وإلا فهو اسم تأويلاً فينبغي أن يكون مفعولاً معه، وبه صّرح بعضهم"[٣]ونقله أيضاً الشيخ ياسين في حاشيته على مجيب الندى للفاكهي وزاد عليه قوله" وهو الحق "[٤].

---

[١] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١/٣٢٣-٣٢٤

[٢] أوضح المسالك، ٣/٢٢٢

[٣] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ٢/١٣٤

[٤] حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى للشيخ ياسين الحمصي الشافعي، مطبعة مصطفى البابي، مصر، ط ٢: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، ٢/١٣١

[٣] المصدر نفسه، ٢/١٩٥

[٤] المصدر نفسه، ٢/١٩٦-١٩٧

٤- اقترح ابن هشام على أبي حيان أن يقول:" اسم منتصب " فوقع في الدور.

- حد التوكيد، قال أبو حيان:" التوكيد تابع بألفاظٍ مخصوصة وهي للمذكر نفسه، عينه..."[٥]

قال ابن هشام[٦]:" وفي الاصطلاح: ينقسم إلى صريح، ولم يتعرض له هذا المؤلّف، وهو إعادة اللفظ، ويسمى توكيداً لفظياً... وغير صريح وهو إعادة الأول بمعناه ويسمى توكيداً معنوياً وهو الذي تعرض له المؤلّف"

أخذ ابن هشام على أبي حيان اقتصاره على نوع واحد من التوكيد وهو التوكيد المعنوي، فحده إذن غير جامع لأنه اغفل ذكر التوكيد الصريح المعتمد على إعادة اللفظ مثل: جاء زيد زيد ونحوه.

- حد البدل: قال أبو حيان: " البدل " تابعٌ يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه" [١]وقال ابن هشام معترضاً:" وهذا الحد الذي ذكره المؤلف مختل؛ فإنه إنما يصدق على بعض أمثلة البدل وهو البدل من المسند إليه، أما البدل من المنصوب و المجرور فلا"[٢].

ومعنى اعتراض ابن هشام أن حد أبي حيان في البدل غير جامع لخروج البدل من المنصوب والمجرور منه وللنحاة في تعريف البدل طريقتان:

الأولى: تعريفه بأقسامه كما في قول ابن السرّاج:" البدل على أربعة أقسام، إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه أو يكون المعنى مشتملاً عليه أو غلطاً..."[٣] وسلك هذه الطريق أيضا الزجاجي[٤]،و الفارسي[٥]، وابن جني[٦]، وتبعهم الزمخشري في نموذجه[٧]، وخالفهم في المفصل.[٨]

الثانية: هي تعريفه بما يتوافق ومعناه اللغوي، كما في قول ابن بابشاذ:" هو إعلام السامع بمجموعي الاسم على طريق البيان من غير أن ينوي بالأول الطرح عند سيبويه دون غيره"[٩]

وقال الزمخشري:" هو الذي يعتمد بالحديث وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليُفاد بمجموعهما فضل تأكيدٍ وتبيين لا يكون في الإفراد..."[١٠]ووافقه ابن الحاجب في الإيضاح[١١]

---

[٥] شرح اللمحة البدرية، ٢/٢٨٤- ٢٩٠

[٦] المصدر نفسه، ٢/٢٨٤-٢٨٦

[١] شرح اللمحة البدرية، ٢/٢٩٤

[٢] المصدر نفسه، ٢/٢٩٥

[٣] الأصول في النحو، ٢/٤٦

[٤] الجمل للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٢٣

[٥] الإيضاح، ص ٢٢٠

[٦] اللمع في العربية، ص ٦٨

[٧] الأنموذج في النحو للزمخشري، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط ١: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م، ص ٢٠

[٨] المفصل في علم العربية، ص ١٢١

[٩] شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، جامعة الكويت، ط ١ : ١٩٧٧م، ص ٤٢٣

[١٠] المفصل في العربية، ص ١٢١

[١١] الإيضاح في شرح المفصل، ١/ ٤٤٩

وزاد ابن عصفور قوله" على أن ينوى بالأول منهما الطرح معنىً لا لفظاً..."[١٢] وقوله محل خلاف بين النحاة.[١٣]

وعرّفه ابن مالك بتعريفين:

الأول: قوله:" هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع"[١]

الثاني: قوله في الكافية:" التابع المقصود بالحكم بلا واسطة"[٢] و وافقه فيه ابنه بدر الدين[٣] ، و السيوطي[٤]، وابن هشام[٥]

وأما أبو حيان فاستبدل الإسناد بالحكم في حد البدل في قوله" تابع يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه" واعترضه ابن هشام بخروج بعض أفراده عنه كالبدل من المنصوب والمجرور، لا إسناد فيهما، فحده على هذا غير جامع.

والجواب عن اعتراضه هو أن لفظ الإسناد مرادف للحكم فمعناهما واحد كما قال الكفوي[٦] وهو أيضاً المراد في قول الزمخشري" هو الذي يُعتمد بالحديث" [٧]أي يريده المتحدث ويقصده بالحكم، فلا اعتراض على حد أبي حيان والله أعلم.

رابعا: أسباب مخالفة ابن هشام لأبي حيان

لم تنص المصادر على السبب الحقيقي لمخالفة ابن هشام لأبي حيان، ولم يصرح ابن حجر العسقلاني عن سبب تلك المخالفة التي أشار إليها في قوله:" كان كثير المخالفة لأبي حيان، شديد الانحراف عنه"[٨] مما فتح المجال لكثير من العلماء من المهتمين بجفوة ابن هشام لإمام النحو في زمانه، فكثرت تحليلاتهم وتنوعت اجتهاداتهم، محاولين إرجاع تلك الجفوة إلى أسباب متنوعة بعضها يعود إلى أبي حيان نفسه وبعضها الآخر متعلق بابن هشام، وبعضها متعلق بحوادث قديمة ربما كانت تلك الجفوة صدى لها، وفيها يلي عرضها:

١- التنافس العلمي بين أبي حيان وابن هشام فكلامها علمٌ بارز في فنه تعليماً وتأليفاً، وبذلك علل الشوكاني مخالفة ابن هشام لأبي حيان في ترجمته لابن هشام في قوله:" ولعل

---

[١٢] المقرب، ٢٤٢/١

[١٣] انظر: اللباب في علل البناء و الإعراب، ١/ ٤١٠ وشرح الرضي على الكافية، ٣٩٢/٢

[١] شرح التسهيل، ٣٢٩/٣

[٢] شرح الكافية الشافية، ١٢٧٤/٣

[٣] شرح ابن الناظم، ص ٣٩٣

[٤] الهمع، ٢١٢/٥

[٥] شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ص ٣٤٥، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص ٤٤٢، و الجامع الصغير في النحو لابن هشام، تحقيق: أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص ١٩٩.

[٦] الكليات معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية لابي البقاء الكفوي، إعداد: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ١٠٠

[٧] المفصل في علم العربية، ص ١٢١

[٨] الدرر الكامنة، ٣٠٨/٢

ذلك – والله أعلم – لكون أبي حيان كان منفرداً بهذا الفن في ذلك العصر غير مدافع عن السبق فيه، ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة، وكثيراً ما ينافس الرجل من كان قبله في رتبته التي صار إليها إظهاراً لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته لمن كان قبله، أو بالتمكن من البلوغ إلى ما لم يبلغ إليه وإلا أبو حيان هو من التمكن من هذا الفن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة، وهكذا نافس أبو حيان الزمخشري فأكثر من الاعتراض عليه في النحو في كتابه النهر الماد، لكون الزمخشري ممن تفرد بهذا الشأن، وإن لم يكن عصره متصلاً بعصره وهذه دقيقة ينبغي لمن أراد إخلاص العمل أن ينتبه لها فإنها كثيرة الوقوع بعيدة الإخلاص".[١]

٢- ما عُرف عن ابن هشام من الدقة والوضوح والقدرة على الاستنباط والقياس في مقابل تعقيد أبي حيان واعتماده على الرواية والنقل لقوة حافظته وهذا رأي الدكتور عبد اللطيف حمزة[٢] و نقلته عنه الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها" أبو حيان النحوي"[٣]

ورجحت فكرة تحامله على أبي حيان في المسائل التي أخذها عليه.

٣- أضاف الدكتور علي فودة – إلى ما ذكره الدكتور عبد اللطيف حمزة – سببين آخرين[٤]:

أحدهما: حدة مزاج أبي حيان التي ظهرت في موقفه من ابن تيمية في القصة المشهورة التي تعرض فيها ابن تيمية لسيبويه، فبعد أن كان أبو حيان يعظم ابن تيمية ويمدحه بشعره، انقلب عليه، وقد وصف ابن حجر علاقة أبي حيان بابن تيمية في قوله" كان يعظم ابن تيمية ومدحه بقصيدة ثم انحرف عنه وذكره في تفسيره الصغير بكل سوء ونسبه إلى التجسيم فقيل إن سبب ذلك أنه بحث معه في العربية فأساء ابن تيمية على سيبويه فساء ذلك أبا حيان وانحرف عنه"[٥]

وهذه الحدة أيضاً قد منعت بعض الناس من طلب النحو على يد أبي حيان" فقد جاء في ترجمة الحافظ العراقي أنه كان متشوقاً للأخذ عن أبي حيان فبلغه عنه من طبائع أصحاب المزاج الحاد مالم يرضه فغيّر عزمه.

وبسبب هذه الحدة أيضاً تعرض أبو حيان لعدد من العلماء المعاصرين له مثل أبي جعفر بن الطباع في غرناطة مما دعا أبا حيان إلى

---

[١] البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ٢٧٦/١-٢٧٧

[٢] انظر الحركة الفكرية في العصرين الأيوبي و المملوكي الأول، للدكتور: عبد اللطيف حمزة، دار الفكر العربي، مصر، ط١: ١٩٥٧م،ص ٢٢٩

[٣] أبو حيان النحوي للدكتورة: خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط١: ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م،٢٧٦/١-٢٧٧

[٤] ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، تأليف: علي فودة نيل، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ط١ : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٤٦١

[٥] الدرر الكامنة، ٦٤/٦

الرحيل عن الأندلس وتعرض أيضاً لكثير من النحاة كالزمخشري وابن عطية والحوفي والعكبري وابن مالك.

الثاني: التعصب الإقليمي الذي كان سائداً في عصره و الظاهر في تفضيليه نحاة الأندلس على غيرهم من نحاة البلاد الأخرى، واعترف بذلك في مقدمة تفسيره البحر المحيط إذ يقول:" ولم ألق في هذا الفن من يقارب أهل قطرنا الأندلسي فضلاً عن المماثلة، ولا من يناضلهم فيداني في المناضلة.[٦]

٤- قابل الدكتور عبد العال مكرم انحراف ابن هشام عن أبي حيان بانحراف أبي حيان عن ابن مالك، ورأى أن انحراف ابن هشام عن أبي حيان قائم على فكر وعلم ورأي وأما انحراف أبي حيان عن ابن مالك فمرده في أغلب الأحيان إلى الهوى و الحقد و الحسد[١].

وعلل مخالفة ابن هشام لأبي حيان بشدة ولعه بمناقشة العلماء المعاصرين له" لأنهم في رأيه لا يزيدون عليه شيئاً في مجال الدراسات النحوية من جهة، ومن جهة أخرى فأن تعرضه لآرائهم يكسبه شهرة واسعة النطاق"[٢].

٥- ذهب الدكتور هادي نهر في تحقيقة لشرح اللمحة البدرية إلى أن " اعتراض ابن هشام على أبي حيان مسألة طبيعية ومظهر من مظاهر التفكير الحر... من يؤلف في أي فرع من فروع العلم يكون هدفاً لنقد الناقدين واعترض المعترضين وأن البقاء للأصوب وأما الزبد فيذهب جفاء، وما حدث بين ابن هشام وأبي حيان، قد حدث من قبل بين ابن مالك وابي حيان وبين ابن هشام و الزمخشري وابن الحاجب وغيرهما فكثيراً ما توقف ابن هشام عند آراء النحاة وأثبت على بعضهم الوهم و التعسف ولم يعرف عن هؤلاء التعقيد في التأليف"[٣]

وما تزال هذه طريقة العلماء و الباحثين في كل الفنون و العلوم – يناقشون آراء بعضهم البعض وينقدونها ويفيدون منها بما يعود على الفكر العربي من الإثراء المعرفي و العلمي في شتى المجالات.

خامسا: تجليات الموضوعية في نقد ابن هشام:

إن المتأمل في حياة ابن هشام العلمية بدءاً من تنقله في مجالس العلماء وأخذه عنهم مختلف الفنون و العلوم وحتى وصوله إلى مرحلة تأليف المصنفات النحوية المتنوعة... لا يجد سبباً يدعم تلك التحليلات التي حاول أصحابها من خلالها تفسير مخالفة ابن هشام لأبي حيان، فتلك التحليلات تطبع جهود ابن هشام في تفنيد

---

[٦] البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الاندلسي، دار الفكر، بيروت، ط١: ١٤٢٥،١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ١١/١

[١] المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة للدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط ١: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص٤١٢

[٢] المصدر نفسه، ص ٣٢٤

[٣] شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري العلمية، الأردن، عمان، ١٤٠/١

آراء أبي حيان ونقد حدوده بطابع الذاتية المتمثلة في حب الشهرة و الاعتداد بتفوقه العلمي على معاصريه من جهة ومن جهة أخرى تصوّر – بشكل غير مباشر – مخالفة ابن هشام كنوع من الانتقام من أبي حيان وردّ اعتبار من نقدهم من النحاة كابن مالك...

والرأي الراجح في تفسير تلك المخالفة هو ما ذهب إليه الدكتور هادي نهر وهو رأي يدعم موضوعية ابن هشام في تناوله لآراء أبي حيان وحدوده "فمخالفة ابن هشام لأبي حيان لم تكن عن هوى أو من أجل شهرة أو جاه، إنما كانت عنواناً للوصول إلى الحقيقة المطلقة بغض النظر عن نوعية المخالِفين و المخالَفين، فأبو حيان لم يكن النحوي الوحيد الذي تناوله ابن هشام بالنقد والاعتراض فغيره كثيرون وقد دفع ابن هشام إلى ذلك اعجابه بآرائه وثقته بنفسه وسداد تفكيره"[٤]

إلى جانب موافقة ابن هشام لأبي حيان في كثير من المسائل النحوية الواردة في شرح اللمحة البدرية منها على سبيل المثال :

- في باب الكلمة و الكلام، وافقة في تقديم النظر في الكلمة على النظر في الكلام لأن المفرد سابق على المركب طبعاً...[١]
- وافقة في تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف.[٢]
- رأى أنّ عدّه الجر من علامة الاسم أولى من قول عبد القاهر" حروف الجر " لأمرين : أحدهما: أن الجر أعم من حروف الجر، و الثاني أن حرف الجر قد يدخل في اللفظ على غير الاسم، نحو: عجبتُ من تفعل.[٣]
- وافقة في أن ناصب المفعول به واحد من الخمسة التي ذكرها أبو حيان في باب المفعول به وهي الفعل و اسم الفاعل و المثال و المصدر و اسم الفعل.[٤]
- وافقة في باب التنازع في وقوعه بين الأفعال لا بين الحروف.[٥]
- في باب المنادى وافق ابن هشام أبا حيان في عامل نصب المنادى وهو فعل محذوف.[٦]
- أيدّه في الاعتراض بباب الحال و التميز بين أقسام المفعول لمناسبة حاصلة بين المصدر و الظرفين والحال" وذلك من جهة أنه يتعدى الفعل إلى كل منهما على سبيل اللزوم" فكل فعل مشتق من المصدر وفيه دلالة عليه ولا بد له من زمان ومكان يكون فيهما وأنه لا بد للفاعل و المفعول من حالة يكونان عليها وأما المفاعيل الأخرى و الاستثناء فقد يكون الفاعل ساهياً فلا يقع فعله لسبب... وقد لا

---

[٤] المصدر نفسه، ١/١٤٠-١٤٤
[١] شرح اللمحة البدرية، ١/١٥٢
[٢] المصدر نفسه،١/١٦٢
[٣] المصدر نفسه، ١/١٧٠
[٤] المصدر نفسه، ٢/٧٢
[٥] المصدر نفسه، ٢/١١٧
[٦] المصدر نفسه، ٢/١٣٦

يكون في الكلام ما يستثنى منه[٧]، وأما التمييز فإنه يشبه الحال من حيث أنهما اسمان نكرتان فضلتان منتصبتان مبينتان لإبهام سابق فلا بد أن يذكر إلى جانبه لأجل ذلك[٨].

- وافق ابن هشام أبا حيان في امتناع تقديم المفعول معه على ناصبه من الفعل وشبهه.[١]
- في باب التوابع، اعتذر ابن هشام لأبي حيان في تأخيره عطف البيان عن التوكيد و البدل بقوله:" العذر له أنه أراد أن يجمع نوعي العطف في موضع ليميز بينهما، وأن عطف البيان يشبه البدل في الصورة، وأكثر مسائله محتملة له، فلا ينبغي أن يحال بينهما في الذكر".[٢]
- استحسن ابن هشام تمثيل أبي حيان بنحو" مررت بامرأتين قائمٍ أبوهما" لإفادته عدم التبعية في التثنية وفي التأنيث.[٣]
- أشار ابن هشام في باب التوكيد إلى الفوائد التي تضمنها كلام أبي حيان عن ألفاظ التوكيد المعنوي للمؤنثة في قوله:"...قد تضمن كلامه فوائد:

إحداها: أن هذه الألفاظ – ماعدا" أجمع وأخواتها– تضاف لضمير المؤكد وذلك على سبيل الوجوب خلافاً للفراء و الزمخشري...

والثانية: أنه يجوز أن يجمع في تركيب واحد، وذلك للمبالغة في التأكيد، وما أظن العرب فاهت بجمع الجميع، وإنما هذا قياس من النحويين،

والثالثة: أنهم إذا جمعوا بينها أو بين بعضها، لم يعطفوا بعضها على بعض، وذلك لأنها تفيد معنى واحداً، والشيء لا يعطف على نفسه وهذا بخلاف النعوت إذا اجتمعت،

والرابعة: أن " أجمع " واخواتها لا تثنى، بل يكتفي بـ " كلا وكلتا " عن تثنيتهم وهذا هو الصحيح،

والخامسة: أن النفس والعين يجمعان على" أفْعُل " إذا أكد بهما المثنى كما يجمعان عليه إذا أكد بهما الجمع وذلك على سبيل الاختيار لا الوجوب ... وقوله" للمؤنثات " يعني ولما لا يعقل وقوة كلامه ترشد إلى ذلك"[٤]

- استحسن ابن هشام وقوع باب الوقف في آخر الكتاب " لأن الوقف محل انتهاء الكلام"[٥]

---

[٧] المصدر نفسه،١٧٤/٢

[٨] المصدر نفسه،١٧٥/٢

[١] شرح اللمحة البدرية، ١٩٨/٢-١٩٩

[٢] المصدر نفسه، ٢٧٥/٢

[٣] المصدر نفسه، ٢٨٣/٢

[٤] المصدر نفسه، ٢٩١/٢-٢٩٣

[٥] المصدر نفسه، ٣٧٢/٢

المصادر والمراجع:

١) أبو حيان النحوي ، د/ خديجة الحديثي، مكتبة النهضة – بغداد،ط١: ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م .
٢) ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، د/علي فودة نيل ، جامعة الملك سعود ،عمادة شئون المكتبات
٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: د/ موسى العليلي، مطبعة العاني- بغداد
٤) الأنموذج في النحو للزمخشري ،اعتنى به : سامي بن محمد المنصور ،ط١: ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .
٥) الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ،تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة،بيروت،ط٢:١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ،بيروت ، ط: ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .
٧) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ،ط٢: ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
٨) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١: ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
٩) بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي ،تحقيق: أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط٢: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
١٠) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ، دار الكتاب الإسلامي ،القاهرة .
١١) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر ،بيروت ،ط: ١٤٢٥هـ ،١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
١٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق: أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي ،القاهرة ،ط١: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .
١٣) التوطئة لأبي علي الشلوبيني ، تحقيق : د/ يوسف المطوع , دار التراث العربي ،القاهرة ، ط٢: ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .
١٤) الجمل في النحو للزجاجي ، تحقيق: د/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
١٥) الجامع الصغير في النحو لابن هشام الأنصاري ، تحقيق: د/ أحمد الهرميل ،مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ط: ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
١٦) حاشية الشيخ محمد الأمير على المغني ، دار إحياء الكتب العربية ،فيصل عيسى البابي الحلبي.
١٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،دار إحياء الكتب العربية ،القاهرة .

١٨) حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى للشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي الشافعي ، مطبعة مصطفى البابي ، مصر ، ط٢: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .
١٩) الحركة الفكرية في العصرين الأيوبي و المملوكي الأول ،د/ عبد اللطيف حمزة ، دار الفكر العربي ، مصر ،ط١: ١٩٥٧م .
٢٠) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، دار الجيل ، بيروت ، ط: ١٤١٤هـ - ١٩٩٨م .
٢١) ديوان أبي الأسود الدؤلي لأبي سعيد الحسن السكري ،تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، ط٢: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٢٢) ديوان الشريف الرضي، تحقيق: محمد سليم اللبابيدي، المكتبة العثمانية ، ط: ١٢٠٩هـ .
٢٣) ديوان ابن عنين الأنصاري الدمشقي، تحقيق: خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، ط٢.
٢٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب للإمام ابن العماد الحنبلي الدمشقي ،تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ،دمشق ، ط١: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٢٥) شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د/ صلاح راوي ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ط٢ .
٢٦) شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري ، تحقيق:أ.د/ هادي نهر ، دار اليازوري العلمية ، الأردن – عمان .
٢٧) شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري وبهامشه حاشية الشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي الشافعي على شرح التصريح ، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة الوقفية ، الباب الأخضر .
٢٨) شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن ماك ،تحقيق: د/ عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة .
٢٩) شرح الرضي على الكافية ،تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ،ط: ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٣٠) شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ،بيروت .
٣١) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، تحقيق : د/ موسى العليلي ، مطبعة الآداب ،النجف،ط: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٣٢) شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد و محمد بدوي ، هجر ، الجيزة .
٣٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

٣٤) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق: أحمد مهدلي و علي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١: ٢٠٠٨م .
٣٥) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ،تحقيق: خالد عبد الكريم ، جامعة الكويت ، ط١: ١٩٧٧م .
٣٦) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري , تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط: ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .
٣٧) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ،تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، ط: ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
٣٨) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ، تحقيق: أ.د/ محسن العميري ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط: ١٤١٥هـ .
٣٩) طبقات القراء للإمام الذهبي ،تحقيق: د/ أحمد خان ، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية ، ط١: ١٤٢٨هـ .
٤٠) الفصول الخمسون لأبي الحسن يحيي بن عبد المعطي ، تحقيق: د/ محمود الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي و شركاه ، مصر .
٤١) كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق: عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
٤٢) الكليات معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي ، إعداد: د/ عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،ط٢: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
٤٣) اللمع في العربية لابن جني ،تحقيق: د/ سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي ، عمان ، ط: ١٩٨٨م.
٤٤) اللباب في علل البناء و الإعراب لأبي البقاء العكبري ، تحقيق: غازي طليمات ، دار الفكر ، دمشق، ط١: ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
٤٥) لسان العرب لابن منظور ، تحقيق: عامر أحمد حيدر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ : ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
٤٦) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، دمشق، ١٣٧٦هـ .
٤٧) معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي ، تحقيق : د/ إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١: ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
٤٨) المقتضب لأبي العباس المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامية، القاهرة ، ط: ١٣٨٦م .
٤٩) المقرب لابن عصفور ، تحقيق : أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ،ط: ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

٥٠) المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر لضياء الدين ابن الأثير ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة البابي الحلبي و أولاده ، مصر ،ط: ١٣٥٨هـ – ١٩٣٩م .
٥١) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد، العراق ، ط: ١٩٨٢م .
٥٢) المفصل في علم العربية للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ .
٥٣) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة للدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ط١ : ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٥٤) نقد النثر لأبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي ، تحقيق: طه حسين وعبد الحميد العبادي, المطبعة الأميرية ، بولاق : ١٩٤١م .
٥٥) نقد الشعر لأبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي، تحقيق: د/ محمد خفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٥٦) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط: ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
٥٧) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث ، بيروت .
٥٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي ، تحقيق: د/ عبد العال مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط: ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م .
٥٩) الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل أيبك الصفدي ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١: ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .
٦٠) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق: د/ إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط: ١٩٦٨م.